

بعد مئة يوم على رئاسته ترامب زاد من الجبهات المعادية

تحسين الحلبي

اعتادت وسائل الإعلام الغربية على تقييم دور ومستقبل أي رئيس أميركي أو أوروبي من خلال دراسة سجل مواقفه وقراراته في المئة يوم الأولى من رئاسته وبعد أيام يكون الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد ترأس إدارته في هذه المئة يوم، فهل يمكن أن نتوقع بموجب هذه الفترة الماضية ما سيخذه من مواقف وسياسات أميركية.

يقول جويل بولاك في المجلة الإلكترونية «برايت بارنيوز» إن ترامب فشل في فرض سياسته تجاه مسائل داخلية ولدت مواقفه خلال هذه الفترة قلقاً ومخاوف دول أوروبية وآسيوية كثيرة من نتائج سياسته الخارجية، بينما ترى قناة «سي إن إن» الأميركية أن قائمة إنجازاته للمصالح الأميركية في فترة حكمه هذه كانت قليلة بخلاف رؤساء أميركيين مثل باراك أوباما وجورج بوش الابن وبيل كلينتون.

ومع ذلك يلاحظ عدد من المختصين بالسياسة الأميركية وخصوصاً في مجلة «فورين أفيرز» الأميركية الفصلية، أنه من الخطأ الاستناد إلى برنامج ومواقف الحملة الإعلامية الانتخابية التي تبناها أي رئيس أميركي قبل فوزه بالرئاسة، لأن معظم الرؤساء الأميركيين اعتادوا بعد فوزهم بالرئاسة اتخاذ سياسة من استلموا منه الرئاسة. وهذا ما أشارت إليه مجلة «فورين أفيرز» الأميركية الفصلية في أحد تحليلاتها حين استشهدت بخمسة رؤساء في الستينيات والسبعينيات لم ينفذوا من وعدهم الانتخابية سوى القليل الذي لا يذكر خصوصاً في السياسة الخارجية.

والرئيس الحالي ترامب كان قد أطلق موقفاً أثناء حملته الانتخابية هو «أميركا أولاً»، وكان المقصود أنه سيقلل من انشغال إدارته بالسياسات الخارجية واستحقاقاتها، فحين أنه ترك مشاكل أميركا الداخلية كما هي، وركز على شعار «زيادة قوة الردع الخارجي»، فزاد الميزانية العسكرية وشن عدواناً عسكرياً على سورية بحجة لم يثبت حتى للأميركيين صحتها، وهدد بتوجيه ضربة عسكرية حاسمة للتخلص من كوريا الشمالية وسياستها، فحين أن مواقفه هذه غير قابلة للتنفيذ ولا للنجاح، وأصبح ترامب خلال هذه الفترة من حكمه وقراراته، يوصف بالمرضى نفسياً «بالبارانويا» لأنه سرعان من ينتقل من موقف لآخر ويتجاوب معه من يسخره لاتخاذ هذا القرار أو ذاك. فالحافظون الجدد وفي مقدمهم وزير الدفاع جيمس ماتيس، يقومون بإجراء تجاربهم في السياسة الخارجية من خلال استخدام نقص خبرته بل انعدام وجودها لديه في السياسة الخارجية.

وهم يدركون أنهم قادرون على فرض التغيير السريع في مواقفه وقراراته لأنه بحاجة إليهم، ولذلك يعترف شتارز فريدمان أحد الدبلوماسيين الأميركيين الذي عمل سفيراً لبلادها في السعودية أثناء حرب الخليج والذي ترشح لرئاسة وكالة الأمن القومي الأميركي في عهد كلينتون واعترض عليه اللوبي الصهيوني الأميركي، أن أي رئيس أميركي لا يمكن أن يكون صادقاً وعاقلاً لكي يتبنى سياسة «أميركا أولاً» بالمفهوم الذي يقصد منه التركيز على مشاكلها الداخلية وتقليص دورها الخارجي، لأن حل مشاكلها الداخلية يتوقف على ما تنجزه من مصالح في سياستها الخارجية. ويقول: إن الشرق الأوسط الذي أصبحت مصالح الولايات المتحدة الإجمالية «مشككة» منه لأن واشنطن هي التي تضمن حماية استمرار وجود دول كثيرة فيه، ويستنتج فريدمان أن تحالف روسيا مع سورية وإيران في الشرق الأوسط ورغبتها بزيادة تحالفاتها أو علاقاتها مع دول أخرى مثل العراق ومصر، أصبح موضوعاً لا يمكن تجاهله، ومع ذلك يتضح الآن أن ترامب يجد نفسه أمام جبهات زادت التحديتات ضده فيها في المئة يوم الأولى من رئاسته، من أفغانستان إلى كوريا الشمالية إلى سورية وإيران إلى بحر الصين، بشكل سيفرض على العالم إما فتح بوابة حرب باردة تقف فيها كل كتلة في مكانها الراهن، وإما تقام من أجل تجنب العالم ما هو أخطر من الحرب الباردة.

عقوبات كندية جديدة على ١٧ شخصية سورية

وكالات

يواصل الغرب محاولاته لفرض عقوبات على الشعب السوري «بزعم استخدام الأسلحة الكيميائية»، حيث أعلنت وزيرة الخارجية الكندية، كريستينا فريلاند، ضم ١٧ شخصية سورية إضافية إلى قائمة العقوبات التي تقرضها بلاده منذ العام ٢٠١٢، على مسؤولين سوريين. وأعلنت وزارة الخارجية الكندية في بيان صدر الجمعة، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن العقوبات تقضي بتجميد أصول ومنع إجراء تعاملات مع ١٧ مسؤولاً سورياً كبيراً وأهليات لها علاقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وأوضح البيان أن العقوبات الجديدة تأتي «كردة فعل» على الهجوم الكيميائي على «خان شيخون»، الذي أسفر عن مئات القتلى والمصابين، فيما لم يتم نشر أسماء الشخصيات التي شملتها العقوبات. وتأتي هذه الإجراءات بعد أيام من إدراج أسماء ٢٧ شخصية أخرى إلى قائمة العقوبات الكندية، في أول عقوبات تقرضها على سورية منذ ٢٠١٤، حين فرضت أوتاراو عقوبات على ١٩٠ شخصية حكومية سورية.

ولسنوات واجهت سورية عقوبات اقتصادية فرضتها عليها الدول الغربية، وتضمنت هذه العقوبات حظراً لاستيراد مجموعة من السلع والمنتجات الأميركية وحتى الأجنبية التي تدخل فيها مكونات أميركية وتزيد نسبتها عن ١٠ في المئة، وتشمل العقوبات الأميركية أيضاً حظراً على بيع معدات تقنية، ومع بدء الأزمة السورية تم إدراج عدد من الشركات في لائحة سوداء يمنع على الأميركيين التعامل معها كما أضيف عدد من المسؤولين السوريين إلى قائمة عقوبات الولايات المتحدة. وربما أكبر عقوبات واجهتها سورية هي تلك التي فرضها الاتحاد الأوروبي، حيث أعلن وبشكل تدريجي أكثر من ١٥ حزمة عقوبات على القطاع النفطي. وأضاف عدداً من المسؤولين والشخصيات الفاعلة إلى اللائحة السوداء.

من جهتها فرضت الجامعة العربية جملة عقوبات تمثلت في حظر أي استثمار عربي في سورية وتشديد التعاملات مع البنك المركزي ومراقبة التحويلات المصرفية والاعتمادات التجارية. لكن هذه العقوبات لا يبدو أنها تنطفي بإحجاما عربي مع تردد دول الجوار في دعمها مثل العراق ولبنان ما يجعل تطبيقها على أرض الواقع أمراً صعباً، كما أنها انعكست بمجملها على الضروريات الحياتية للمواطن السوري.

بدء مؤتمر «حق المواطن في الإعلام».. تشديد على وضع إستراتيجيات واضحة.. وانتقادات لأداء وسائله خلال الأزمة

حيدر لـ«الوطن»: لا تغير ديموغرافياً في «اتفاق البلدات الأربع» وسكان الفوعة وكفريا سيعودون بعد تحريرها

عمار عبد الغني
محمد منار حبيجو



من فعاليات اليوم الأول لمؤتمر «حق المواطن في الإعلام» في مكتبة الأسد أمس (سانا)

فوجدنا من المهم جداً عقد مؤتمر أول يبحث في المهنة ذاتها وليس في قضايا يتطرق لها الإعلام. وخلال المؤتمر ناقش المشاركون موضوع «حق المواطن في الإعلام»، وقال عضو المحكمة الدستورية العليا سعيد النحلي: «لا نريد تشريعات بلهاء وخرساء لا تحمي حقوق الإعلاميين»، مطالباً المشرع بوضع تشريعات رصينة ومترتبة وعادلة.

وأشار إلى أن هناك ممارسات إدارية وتفتيشية بقرارات تمس حق المواطن في الإعلام والصحفي الذي يعتبر الطرف الإيجابي في عملية نقل المعلومة، معتبراً أن هناك تقييداً لها تصل أحياناً إلى مصادرة هذا الحق. وطالب بوجود تاطير للقانون واحترام سيادته ليمارس كل ذي حق حقه.

من جهته رأى عضو مجلس الشعب السابق فايز الصايغ، أنه يجب إعطاء الإعلامي حقه، مؤكداً أنه في ظل وجود النصوص القانونية الحالية لا يمكن نقاش حق المواطن في الإعلام، بعد أن كان أوضح في محاضرة له أنه لا يوجد حرية مطلقة بل إن أي تعريف لها يقيدوا وإلا أصبح الشخص محكوماً بفهمها ضمن هذا التعريف. ورأى أن الإعلام السوري كأي إعلام في العالم، له مواقف يعبر فيها عن الجهة التي تموله سواء الدولة أو جهات خاصة.

وخلال المؤتمر شدد الحضور على وضع الإستراتيجيات واضحة للإعلام لينقل هموم المواطن وتفعيل دوره كأداة واسطة بين المواطن والمسؤول بل يجرى بالوطن، وأيضاً من العالقيين والمسؤولين فوراً.

كبيراً من الفئات الاجتماعية الوطنية التي اتجهت إما إلى منابر إعلامية أخرى إقليمية ودولية وبالنتائج حصلت على معلومات ليست وطنية أو البعض الآخر الذي يعني من باب فقد الثقة بالإعلام الوطني رفض أن يعلم ماذا يحدث وهذه مسألة شديدة الخطورة. واعتبرت عيسى، أن مشكلة إعلاننا تكمن في «غيب الإستراتيجيات والأهداف وغيب ما تسمى المسوق وهي سوق لها علاقة بالسياسة، وليس لها علاقة بالقوانين».

وأوضحت أن هذا المؤتمر قيمته أنه قراراً أو فكرة شعبية وليس حكومية بمعنى ليس وزارة الإعلام من سعت إلى عقد هذا المؤتمر فنحن مجموعة من الأصقاء مهوومين بما يجري بالوطن، وأيضاً من العالقيين والمهنة والعمالين فيها نتاحنا طويلاً

فوابت المصالحة». من جهتها في تصريح لـ«الوطن» انتقدت الدكتور نهلة عيسى أداء الإعلام السوري خلال فترة الأحداث لأنه بدأ صد الهجوم الإعلامي الإقليمي الدولي «بالتفاجؤ والارتباك والتلعثم حتى أنه شكل في الأيام الأولى من الأزمة جزءاً من الأزمة من الأسرى والمخطوفين حدثت حالات خطف جديدة. وبين أن هذا الملف يتم التعامل معه بسرية، وخصوصاً أن هناك جهات متشددة وخارجية تحاول تعطيل أي اتفاق يحدث إضافة إلى الخطر الذي من الممكن أن يلحق بالمخطوفين. وعن علاقة الإعلام بمشروع المصالحة، رأى حيدر أن الإعلام وسيلة تظهر واقع الحال وتصنع الوعي الذي يحمل ثقافة المصالحة التي يحتاجها كل فرد، مضيفاً: «هذا ما نعتبره ثابتاً من

الأصليين». وفيما يتعلق بإعادة فتح الطريق، أكد حيدر أن خروج المسلحين لا يعني انتهاء الإجراءات بل هي مرحلة أول باعتبار أن هذا الأمر يحتاج إلى إجراءات ذات طابع أمني وعسكري وإعلان قيادة الجيش من المنطقتين خاليتين من المسلحين وبعد الانتهاء منها يمكن الحديث عن الإجراءات الأخرى.

وكشف حيدر عن أجواء مبشرة وإلتزام المصالحة في مخيم البروك جنوب دمشق بعد البدء بتنفيذ اتفاق المدن الأربع.

وفي تصريح لـ«الوطن»، على هامش مؤتمر «حق المواطن في الإعلام»، الذي بدأ أعماله أمس برعاية وزارة الإعلام في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق ويستمر ثلاثة أيام، قال حيدر: «هناك من حاول أن يظهر في المصالحة التي تمت في المدن الأربع أنها مناطق جغرافية وبنيتين مختلفتين وأنت تفهم ما أقصد بهذا الكلام تحت عنوان التغيير الديموغرافي إلا في أقول هذا المشروع لا يختلف عن المصالحات الأخرى التي جرت سابقاً لبعض التفاصيل التي تخص بها كل تجربة». وأضاف: إنه «تم نقل المدنيين من بلدتي الفوعة وكفريا إلى مراكز مؤقتة واستمر إعادتهم إليها عندما يتم تحرير المنطقة من المسلحين».

وأوضح حيدر، أن إخراج المسلحين من مضيا والزبداني والحفاظ على التسليح الاجتماعي هو «قاعدة عامة وبالتمام فإن عودة الإدارة المحلية إلى المنطقتين تأكيد على بقاء السكان

مشتقون عرب: لنحول العدوان الأميركي على «الشعيرات» إلى «دعم» لسورية

الوطن

أصدرت مجموعة كبيرة من المثقفين العرب بياناً أدانت فيه العدوان الأميركي على سورية والمؤيدين له، ودعا المثقفون إلى تكثيف النشاط الثقافي والإعلامي والجماعي لتوسيع الرض الشعبي للعدوان المستمر على سورية، وتحويل هذا العدوان الصارخ إلى أداة لمزيد من دعم سورية وتفعيل الاستفزاز الشعبي العربي الناتج من العدوان. وتلقت «الوطن» نسخة من البيان الذي جاء تحت عنوان: «عدوان أميركي فاضح وصوصود سوري متصاعد وغضب عربي عارم»، حيث وصل عدد الموقعين عليه إلى حين نقله لأكثر من ٦١٢ مثقفاً عربياً من مصر وسورية والأردن ولبنان وفلسطين وتونس. وجاء في البيان: «لا شك أن العدوان الأميركي الصاروخ الذي أضر في فضع كامل لمواقف الرجعية العربية المتواطئة مع العدوان وعلى رأسها السعودية التي سارعت مع الكيان الصهيوني لتنهتة الرئيس الأميركي المعتدي على سورية». وأضاف: «مما لاشك فيه أيضاً أن العدوان

السوري وجيشه البطل وتصميم قيادته السياسية على مواصلة الحرب على الإزهاق وأصوله واستمرار التصدي القوي لآداء الأمة العربية من إمبريالية عالمية عدوانية إلى كيان صهيوني عنصري إلى حلفائهما من ملوك وأمراء الرجعية العربية». واعتبر البيان أن «العدوان يأتي والإرارة الأميركية في أسوأ أحوالها من مشاكل وهزائم داخلية مما يدعم محاولة الرئيس الأميركي الضعيف استغلال العدوان الصاروخ للإحباط بقدرته على اتخاذ قرارات حرب جريئة وتوجيه رسائل تهديد لإيران وكوريا الشمالية. لكن التفاصيل الضرية وظروفها حرمته من هذا التوظيف. فالضربة أبرزت كفاءة عسكرية ضعيفة جراء إخفاق العديد من صواريخ التوماهوك». واعتبر البيان، أن أميركا وحلفاؤها أرادوا تحقيق تواجد أكبر في سورية لاستثمارها سياسياً وتعديل موازين القوى لصالح الإسرائيليين وإرضاء حلفائها من الدول الإقليمية، والمعارضة غير الوطنية، والقصات الإرهابية، بأمل وهمي لرفع معنوياتهم المتهاوية.



تظاهرة في لوس أنجلوس ضد العدوان الأميركي على سورية (أ.ف.ب-أرشيف)

التحقيق الأهمية» أكدت عدم امتلاكها إثباتات على مسؤولية دمشق عن الهجوم الكيميائي لافروف وتيلرسون يتفنان على وجوب النظر بتنظيم تحقيق موضوعي بحادثة خان شيخون

وكالات

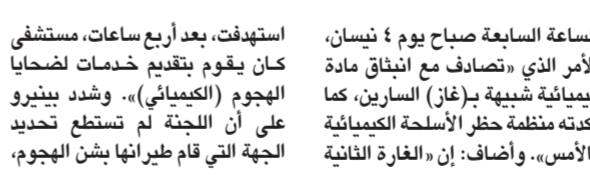
دعمه ألبية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القائمة للتحقيق في الهجوم الكيميائي، وأضاف بيان الخارجية الأميركية، إن «الوزيرين ناقشا أيضاً سلسلة من القضايا تشمل الأمور التي ناقشها تيلرسون خلال زيارته لموسكو في ١١ و١٢ نيسان». وفي سياق متصل، قالت رئيس اللجنة الدولية المعنية بالتحري في انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، التي أنشئت بناء على قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أنها لا تملك إجابات على مسؤولية دمشق عن الهجوم الكيميائي على بلدة خان شيخون. وقالت الخارجية الروسية في بيان صدر الجمعة، وفق ما نقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: أن لافروف اعرب تيلرسون خلال مكالمة هاتفية عن أسفه لعارضة واشطن مبادرة روسيا بإرسال خبراء إلى سورية للتحقيق في مزاعم استخدام السلاح الكيميائي في بلدة خان شيخون يوم ٤/٤/٢٠١٧ ووجود مواد كيميائية في قاعدة الشعيرات التابعة للجيش السوري». كما اتفق لافروف وتيلرسون على إطلاق عمل مجموعة العمل الروسية الأميركية المشتركة على مستوى نواب وزيري الخارجية للبلدين، والملفة تسوية الخلافات في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة في أسرع وقت.

ووجد لافروف مطالبة موسكو لواشنطن بإعادة التملكات الدبلوماسية الروسية الموجودة على الأراضي الأميركية (مجمعات) ترقيفيها في الولايات المتحدة لتملكها الحكومة الروسية، التي تمت مصادرتها بصورة غير شرعية بموجب القرار الذي وقع عليه الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما يوم ٢٩/١٧/٢٠١٦، بحسب البيان. ويحسب ما نقلت وكالة «رويترز» لانبشاء، بيان وزارة الخارجية الأميركية، قالت في بيان بشأن الاتصال: إن «تيلرسون أكد لافروف

«التحقيق الأهمية» أكدت عدم امتلاكها إثباتات على مسؤولية دمشق عن الهجوم الكيميائي لافروف وتيلرسون يتفنان على وجوب النظر بتنظيم تحقيق موضوعي بحادثة خان شيخون

والاستنتاج الوحيد الذي توصلنا إليه هو أنه (أي الهجوم) وقع بالفعل». كما لفت إلى أن المحققين «لم يثبتوا وجود علاقة بين الغارة الجوية والانتقال الغاز السام»، مشيراً إلى أن «ثمة فرضيات عدة حول هذا الموضوع ولم تتوصل اللجنة بعد إلى استنتاج نهائي». من جانبه صرح أحد أعضاء اللجنة، بأن من بين الفرضيات قيد البحث تلك التي طرحها الجانب الروسي، وفماها أن «الغارة دمرت مستودعا كان المسلحون يخزنون فيه أسلحتهم الكيميائية». وشارك أعضاء اللجنة، في لقاء غير رسمي مع أعضاء مجلس الأمن الدولي، ليلناقشوا معهم الوضع في سورية.

من جانبها، نقلت وكالة «تاس»، في بيانها، عن بيانها، عن ممثل وزارة الخارجية الأميركية قوله: إن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكد من خلال رفضه



من لقاء تيلرسون ولافروف في موسكو مؤخراً (أ.ف.ب)

واشنطن ترفض اليد الروسية وتفضل احتواءها

سامر ضاحي

الماضي، دعت إلى الاجتماع الثلاثي لسبر الثبات الأميركية الحقيقية في سورية وهو ما يبدو أن واشنطن لم تتلوهها حتى الآن. وبعد الإعلان عن الاجتماع الثلاثي ونجاح اجتماع ثلاثي آخر في طهران ضم خبراء التريكا الثلاثية الضامنة لعملية أستانا (روسيا، إيران، تركيا) يبحث قضايا حساسة بخصوص الأزمة السورية خرج المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا يوم الخميس الماضي ليعلم أن اجتماع الإثنين الثلاثي بات ثنائياً وأن الثلاثي فيه قد تأجل بسبب رفض الولايات المتحدة الحضور.

ومع رؤية إدارة ترامب تهديد الوجود الروسي في المنطقة لغزونها أيضاً الغزل الواضح الذي مارسه ترامب أثناء زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى واشنطن مطلع الشهر الجاري وقبلها زيارة ولي في العهد وزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان إلى واشنطن ولقائه ترامب أيضاً منتصف آذار ليتبعها يوم الثلاثاء الماضي اتصال ترامب بنظيره التركي رجب طيب أردوغان وتنهته بالفوز في الاستفتاء على

تداول الإدارة الأميركية الحالية برئاسة دونالد ترامب باراك أوباما ولاسيما في الشرق الأوسط، بعد أن تصاعد هذا الدور في سورية وليبيا والخليج العربي ومصر وحتى تركيا، ولا أدل على ذلك من رفض إدارة ترامب حضور لقاء ثلاثي يجمعها مع الروس والأمم المتحدة غداً الإثنين.

ويبدو أن منطقة الشرق الأوسط عامة والأزمة السورية بشكل خاص تشهد حالياً عملية سباق استقطاب بين القوتين اللقوى الفاعلة في المنطقة ولأسيما بعد العدوان الذي شنه ترامب على مطار الشعيرات العسكري في السابع من الشهر الجاري بزعم استخدام الحكومة السورية لهذا المطار كمنطلق لشن هجوم سلاح كيميائي على خان شيخون في إدلب. وبعدها كتفت موسكو ثبات الأميركية خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون إليها الأسبوع